الجمهورية التونسية
REPUBLIQUE TUNISIENNE

وزارة المالية
MINISTÈRE DES FINANCES

الإدارة العامة للموارد و التوازنات

التقرير نصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدولة

الى موفى ديسمبر 2014

ماي 2015

الفهـــــــــرس

تقديـــم التقـــرير 1

المقـــــدمـــة 2

موارد ميزانية الدولة 5

I. المداخيل الجبائية 6

II. المداخيل غير الجبائية 13

III. موارد الاقتراض و الخزينة 15

نفقات ميزانية الدولة 18

I. نفقـــات التصـــرف 19

II. نفقات التنمية و القروض 26

III. خدمة الدين العمومي 27

عجز ميزانية الدولة و تمويله 30

تقديـــــم التقـــــرير

تجسيما لمقتضيات المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهياكل العمومية و في إطار انخراط تونس في مبادرة الحوكمة المفتوحة، تصدر وزارة المالية للمرة الأولى " التقرير نصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى ديسمبر 2014 " و ذلك لمزيد تعزيز آلية التواصل و الثقة مع المواطنين و ترسيخ مبادئ الشفافية من جهة و تحسين ترتيب تونس على مستوى **مؤشر الميزانية المفتوحة** (Open Budget Index) من جهة أخرى.

و**بصفة استثنائية**، يتضمن هذا التقرير نتائج تنفيذ ميزانية الدولة و يتم اعداده بدورية نصف سنوية:

- إلى موفى جوان: يحوصل النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسي الأول
- إلى موفى ديسمبر: يحوصل النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة **لكامل السنة**.

المقـــــــــــدمـــــــة

مرت تونس خلال السنوات الأخيرة بتحديات كبيرة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي برزت خصوصا مع تراجع نسب النمو و انخفاض الاستثمار واشتداد الضغوطات على التوازنات المالية.

كما شهدت سنة 2014 بدورها تسجيل عدة مستجدات منها ما هو خارجي و منها ما هو داخلي ساهمت في تواصل الضغوط على ميزانية الدولة و لعل من أبرزها:

- على المستوى الخارجي:

- احتداد التقلبات السياسية و الأمنية في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا و أوروبا و انعكاساتها على اقتصاد المنطقة
- ضعف نسب نمو الاقتصاد العالمي
- تذبذب أسعار المحروقات بين المنحى التصاعدي من معدل 108.3 دولار للبرميل خلال شهر جانفي 2014 إلى معدل 111.7 دولار للبرميل خلال جوان 2014 ثم المنحى النزولي ليبلغ معدل سعر البرميل 62.5 دولار خلال ديسمبر 2014.

- على المستوى الداخلي:

- نمو اقتصادي ضعيف 2.3 % مقابل 4% مقدرة أوليا يعزى بالأساس إلى تراجع القيمة المضافة في قطاع الصناعات غير المعملية نتيجة لاستمرار تراجع إنتاج النفط و الغاز الطبيعي
- تواصل تدهور ميزان الدفوعات بتوسع قياسي للعجز الجاري الذي بلغ 8.7% من الناتج مقابل 8.3% خلال السنة الفارطة نتيجة لتدهور الميزان التجاري مما أفضى إلى تراجع نسبة التغطية الى 68% مقابل 70% في موفى 2013.
- استقرار مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي في مستوى مرتفع رغم تراجعه من 6.0% خلال سنة 2013 إلى 5.7% سنة 2014.
- ارتفاع معدل أسعار صرف أهم العملات الأجنبية بداية من شهر جويلية 2014 لتبلغ أرقاما قياسية خاصة بالنسبة للدولار الأمريكي

	2012	2013	2014
الدولار	1,562	1,625	1,700
الأورو	2,008	2,159	2,253
اليان الياباني	19,493	16,558	16,000

كل هذه العوامل و غيرها جعلت أولويات المرحلة تتمثل في التحكم التدريجي في التوازنات المالية بنسق ملائم يراعي ضرورة استعادة نسق النمو و يحد من تفاقم العجز الجاري مع ضرورة تكثيف الجهود لتعبئة التمويل الخارجي لتمويل الميزانية من جهة و للحفاظ على مستوى ملائم من الاحتياطي من العملة الأجنبية من جهة أخرى بالإضافة إلى توفير السيولة اللازمة للإيفاء بالتزامات الدولة.

و بالتالي فقد تمثل الهدف الأساسي و العاجل للمالية العمومية في اعتماد قانون مالية تكميلي يهدف الى التقليص في عجز الميزانية و ذلك من خلال التحكم في النفقات خاصة منها النفقات الجارية مع الحرص على ملائمة اعتمادات نفقات التنمية مع قدرة الوزارات على استهلاك الاعتمادات الموضوعة على ذمتها. هذا إلى جانب اتخاذ اجراءات جبائية علاوة على مزيد تكثيف استخلاص الموارد الجبائية و الغير جبائية بالخصوص بعد استنزاف مداخيل التخصيص و المصادرة في السنوات السابقة.

و قد أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى سنة 2014 إلى تسجيل:

- عجز في حدود 4.9% من الناتج الإجمالي المحلي مقابل 5.8% مقدرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2014 و 6.8% منجزة لموفى سنة 2013.
- حجم الدين العمومي في موفى ديسمبر 2014 حوالي 49.2% من الناتج الإجمالي المحلي مقابل 51.5% مقدرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2014 و 45.8% منجزة لموفى سنة 2013.

المقـــــــــدمـــــــة

و يحوصل الجدول التالي تطور ميزانية الدولة خلال كل سداسية من سنوات 2012، 2013 و 2014.

بحساب م.د

	2012		2013		2014			
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق م ت	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	%الانجاز
الموارد الذاتية	9 106	18 489	8 853	19 993	20 331	9 935	20 355	100,1%
المداخيل الجبائية	7 568	14 865	7 640	16 322	18 592	9 083	18 581	99,9%
المداخيل غير الجبائية	1 539	3 624	1 213	3 671	1 739	853	1 774	102,0%
موارد الإقتراض والخزينة	994	4 772	2 089	6 428	7 444	1 070	6 936	93,2%
مجموع الموارد	10 100	23 261	10 942	26 421	27 775	11 005	27 291	98,3%
نفقات التّصرف	5 696	14 636	7 166	17 446	17 530	7 663	17 256	98,4%
الأجور	4 244	8 655	4 772	9 608	10 505	5 291	10 541	100,3%
وسائل المصالح	383,9	983	453	970	991	491	923	93,1%
التدخلات و التحويلات	1 068	4997	1940	6868	6034	1881	5 792	96,0%
النّفقات الطّارئة					269			100,0%
نفقات التّنمية	1 097	4 766	1 278	4 394	5 320	1 050	4 801	90,2%
الإستثمارات المباشرة	334	1 651	556	1 684	1 860	560	1 634	87,8%
التمويل العمومي	297	1 928	304	1 665	2 233	238	2 163	96,9%
تدخلات أخرى	466	1 187	419	1 045	1 094	252	1 005	91,8%
النّفقات الطّارئة					133			100,0%
القروض	570	-260	10	172	250	33	379	151,7%
خدمة الدين العمومي	2 739	4 119	2 487	4 409	4 675	2 259	4 856	103,9%
مجموع النّفقـــــــــات	10 100	23 261	10 942	26 421	27 775	11 005	27 291	98,3%
عجز الميزانية (دون المصادرة والهبات)	441	-3 853	-416	-5 208	-4 842	421	-4 054	83,7%
النسبة من الناتج		*-5,5%*		*-6,8%*	*-5,8%*		*-4,9%*	

موارد ميزانية الدولة

بلغت موارد ميزانية الدولة إلى موفى سنة 2014 حوالي 27291 م د أي بزيادة بـــ871 م د أو 3.3% بالمقارنة مع النتائج المسجلة إلى موفى سنة 2013 . و تهم هذه الزيادة الموارد الذاتية لحدود 363 م د و موارد الاقتراض و الخزينة لحدود 508 م د.

هيكلة و تطور موارد ميزانية الدولة

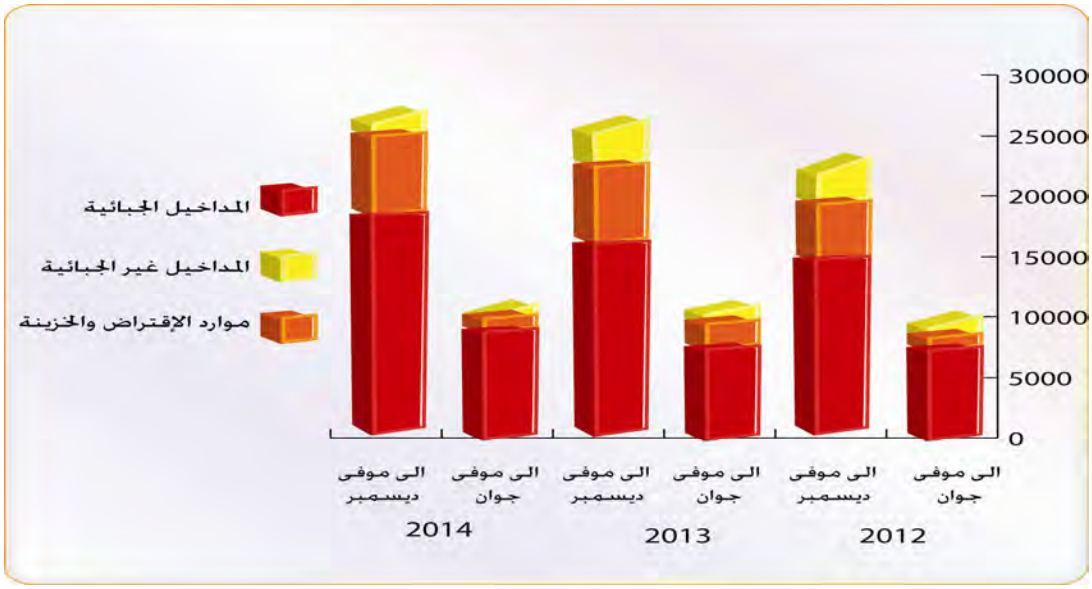

%الإنجـــــــــاز(*)

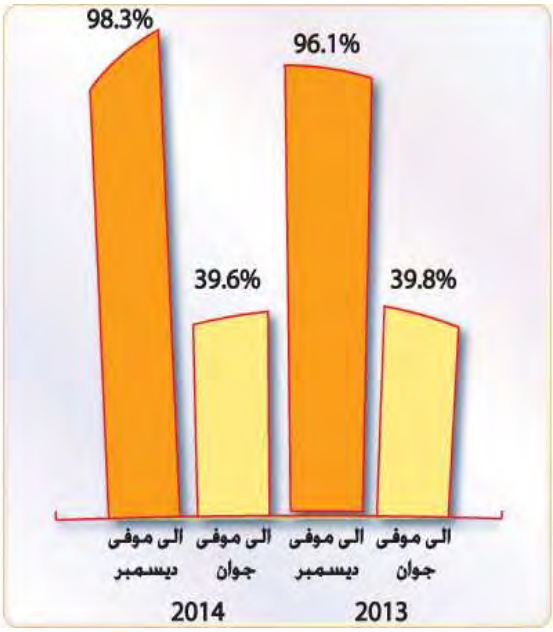

(*)مقارنة بقانون المالية التكميلي لنفس السنة

و مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2014 سجلت موارد ميزانية الدولة نسبة انجاز حوالي 98% أي بنقص عن التقديرات بمبـــــلغ 484 م د يهم أساسا موارد الاقتراض و الخزينة بـــ508 م د، مقابل نسبة انجاز في حدود 96% في موفى 2013 مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2013 .

I. المداخيل الجبائية

تطور نسبة الضغط الجبائي

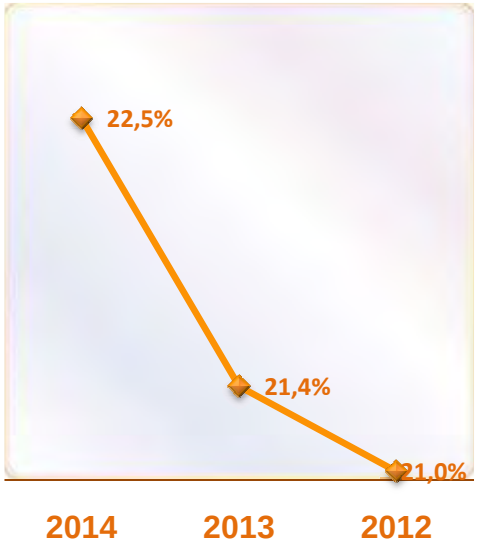

بلغت المداخيل الجبائية 18581 م د سنة 2014 مقابل 16322 م د سنة 2013 مسجلة زيادة بـــ2259 م د أو 14% و هي نسبة تفوق نسبة تطور الناتج المحلي الاجمالي لنفس السنة (8.4%) وتتراجع هذه الزيادة من 14% إلى 11% دون اعتبار المبالغ الاستثنائية المستخلصة خلال سنة 2014 و تتوزع هذه الزيادة لحد 1050 م د بعنوان الأداءات المباشرة و 1209 م د بعنوان الأداءات و المعاليم غير المباشرة.

و يعزى التطور المسجل على مستوى المداخيل الجبائية (2259 م د) بالمقارنة مع نتائج سنة 2013 بالخصوص إلى:

- الإجراءات و الأحكام الجبائية المدرجة بقانون المالية التكميلي لسنة 2014 و لعل أبرزها **المساهمة الظرفية الاستثنائية**.
- مراجعة النظام التقديري و التسريع في ختم الملفات في طور المراجعة الجبائية وتحسين استخلاص الديون المثقلة.

1. الأداءات الـــمباشرة

سجلت الأداءات المباشرة في موفى ديسمبر 2014 زيادة بحوالي 1050 م د بالمقارنة مع سنة 2013 أو 15% تهم الضريبة على الشركات بـــ 662 م د و الأداء على الدخل بـــ 388 م د.

	2012		2013			2014		
	إلى موفى جوان	إلى موفى ديسمبر	إلى موفى جوان	إلى موفى ديسمبر	ق.م.ت	إلى موفى جوان	إلى موفى ديسمبر	% الانجاز
الأداء علـــــى الدخل	1 609	3 188	1 856	3 707	4 116	2 042	4 095	99,5%
المرتبات و الأجور	1 347	2 640	1 538	3 068	3 378	1 656	3 261	96,5%
موارد أخرى	262	548	318	639	738	386	834	113,0%
الضريبة على الشركات	1 488	2 901	1 267	3 411	4 113	1 956	4 073	99,0%
الشركات البترولية	659	1 285	548	1 682	1 867	859	1 792	96,0%
الشركات غير البترولية	829	1 616	719	1 729	2 246	1 097	2 281	101,6%
الجمـــــلة	3 097	6 089	3 123	7 118	8 229	3 997	8 168	99,3%

ونتج هذا التطور بالأساس عن:

- استخلاص بصفة متأخرة في 2014 جباية بترولية بعنوان سنة 2013 في حدود 250 م د،
- استخلاص قسط لحد 186 م د بعنوان المساهمة الظرفية الاستثنائية في 2014 و تتوزع كما يلي:
  - الأداء علـــــى الدخل: 39 م د
  - الضريبة على الشركات البترولية: 57 م د
  - الضريبة على الشركات غير البترولية: 90 م د

وتتراجع هذه الزيادة من 15% إلى 8.6% دون اعتبار هذه المبالغ الاستثنائية.

هيكلة الأداءات الـــمباشرة

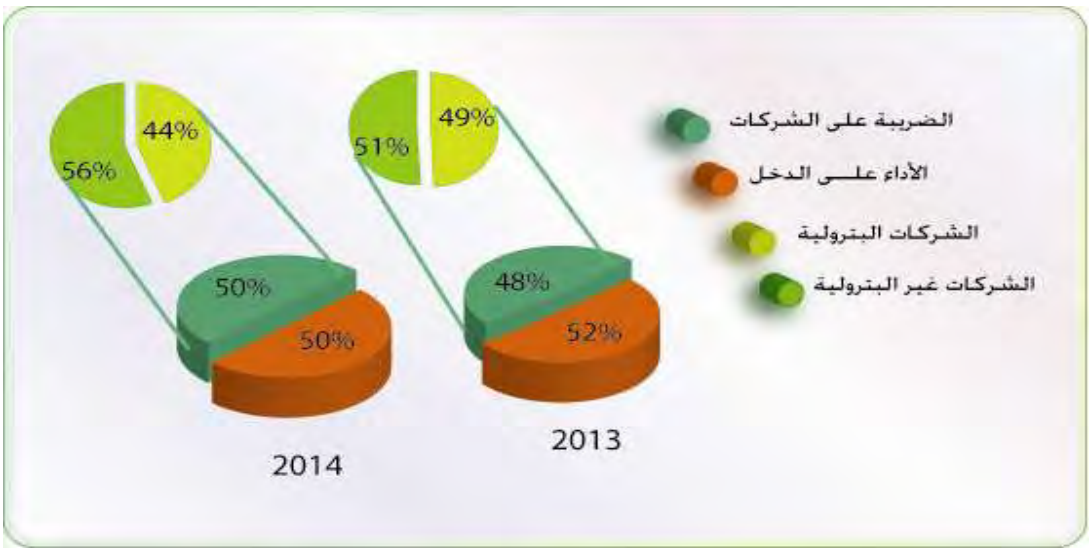

(*) الإنجـــــــــاز %

(*)مقارنة بقانون المالية التكميلي لنفس السنة

بلغت نسبة الانجاز للأداءات المباشرة لسنة 2014 حوالي 99.3% مقارنة بقانون المالية التكميلي أي بنقص بـــ61 م د يهم الضريبة على الشركات بـــ40 م د و الأداء على الدخل بـــ 21 م د.

و حسب طريقة الاستخلاص، يبقى الخصم من المورد السبيل الأمثل لاستخلاص الجباية رغم أنه تراجع من 27,3% سنة 2013 إلى 26.5% سنة 2014.

2. الأداءات غير الـــمباشرة

بلغت الأداءات غير المباشرة في موفى ديسمبر 2014 ما قدره 10413 م د مقابل 9204 م د في موفى ديسمبر سنة 2013 مسجلة بذلك ارتفاعا بـــ1209 م د أو 13%. و تهم هذه الزيادة النظام الداخلي بـــ797 م د أو 16% و النظام الديواني بـــ412 م د أو 10%.

هيكلة و تطور الأداءات غير المباشرة

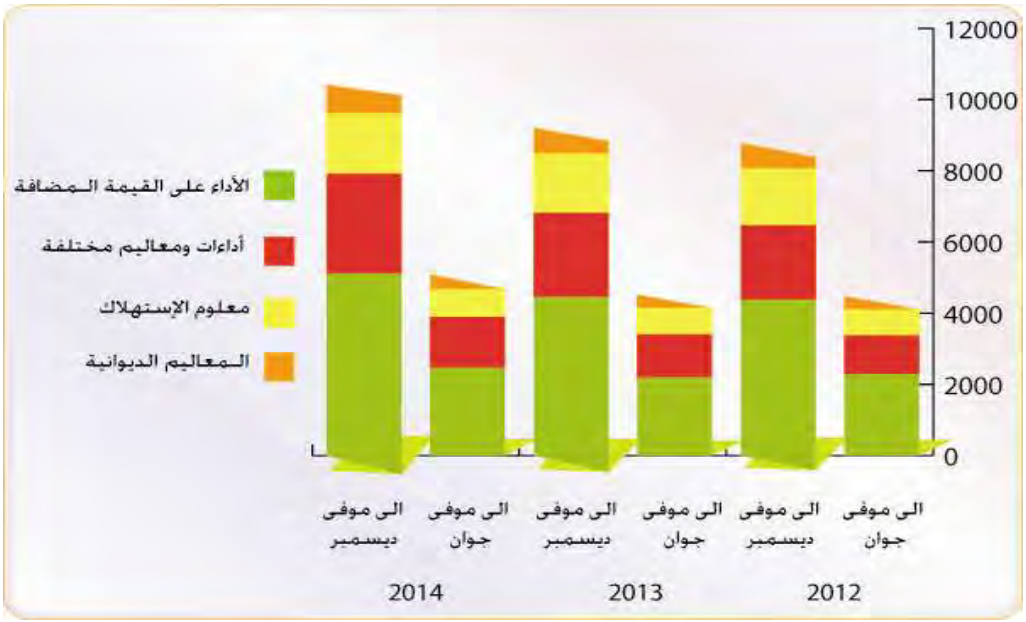

❖ المعاليم الديوانية

شهدت المعاليم الديوانية في سنة 2014 زيادة بـــ80 م د مقارنة بسنة 2013 أي ما يعادل 11% و يعزى هذا الارتفاع إلى تطور واردات السلع دون اعتبار الطاقة (5.9% سنة 2014 مقابل 3% سنة 2013).

و بالرجوع إلى قانون المالية التكميلي لسنة 2014 شهدت هذه المعاليم نقصا بـــ71 م د ناتج عن استخلاص 10 م د مقابل 70 م د مقدرة بعنوان السيارات المنتفعة بالاعفاء عند التوريد.

% الانجاز (*)

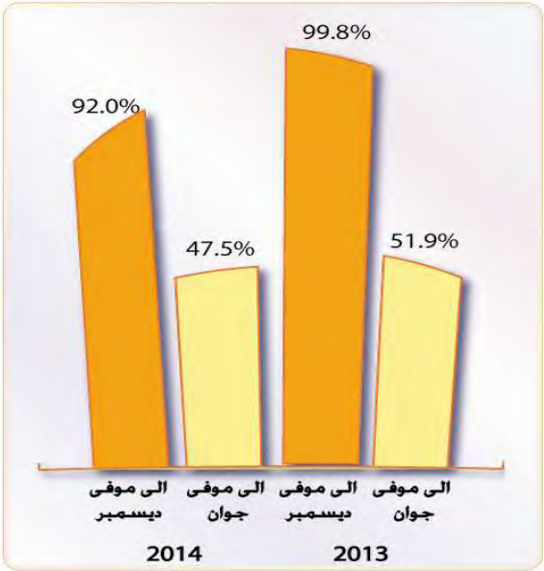

(*) مقارنة بقانون المالية التكميلي لنفس السنة

❖ الأداء على القيمة المضافة

شهد هذا الأداء ارتفاعا بـــ654 م د في موفى 2014 مقارنة بنتائج 2013 أي ما يعادل 15% (من 4452 م د في موفى 2013 إلى 5106 م د في موفى 2014) و تتوزع هذه الزيادة بين نظام داخلي في حدود 412 م د و نظام ديواني في حدود 242 م د.

هيكلة و تطور الأداء على القيمة المظافة (نظام داخلي)

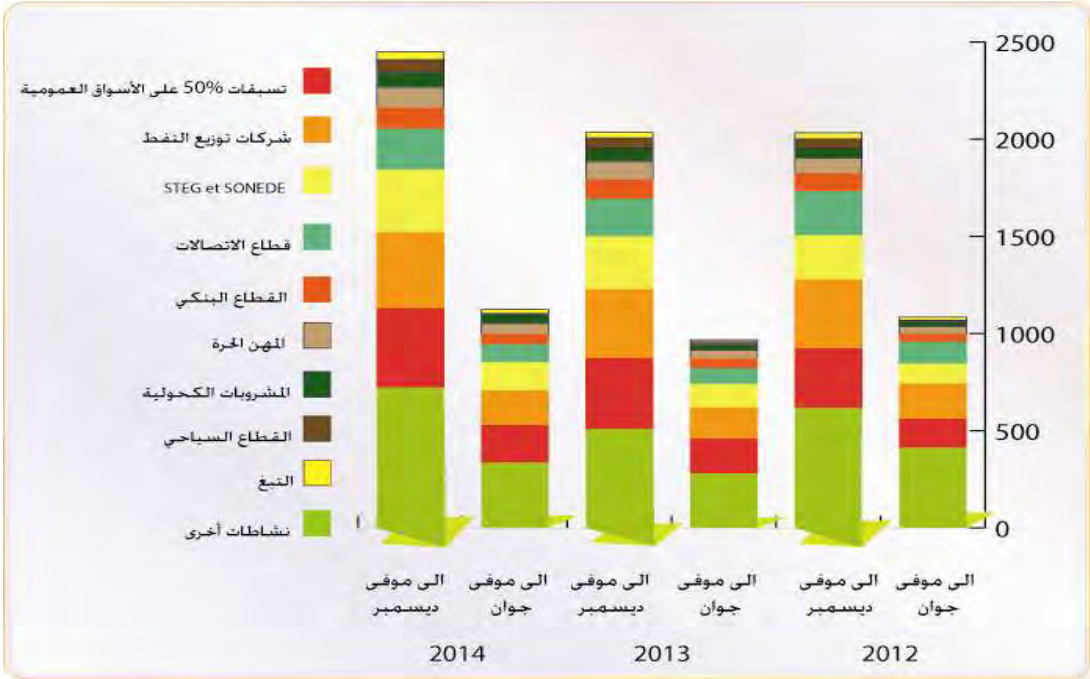

يعتبر الأداء على القيمة المضافة من أهم المداخيل الجبائية حيث مثل سنة 2014 حوالي 27% من الجباية و 49% من الأداءات غير الـــمباشرة.

✓ تطور بعض المؤشرات

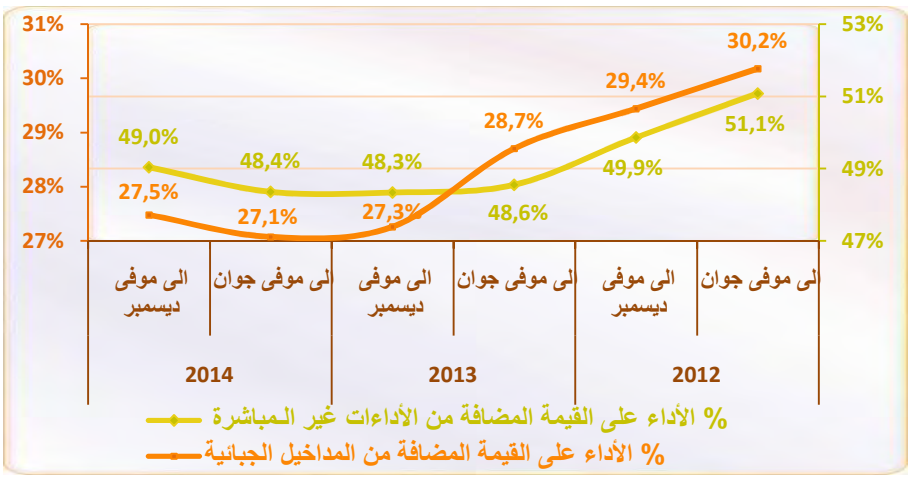

و بالرجوع إلى قانون المالية التكميلي لسنة 2014 شهد الأداء على القيمة المضافة نسبة انجاز تفوق 100% أي زيادة بـــ284 م د تهم النظام الداخلي بـــ 171 م د و النظام الخارجي بـــ 113 م د.

% الانجاز (*)

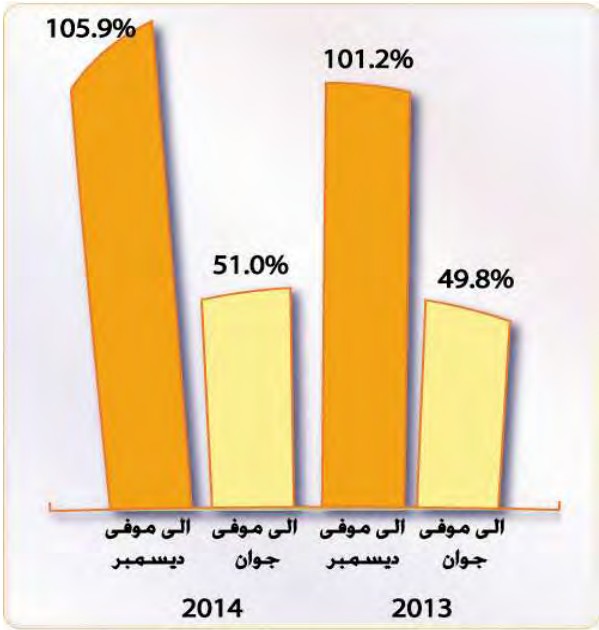

(*)مقارنة بقانون المالية التكميلي لنفس السنة

❖ معلوم الإستهلاك

بلغ المعلوم على الإستهلاك في موفى ديسمبر 2014 ما قدره 1685 م د مقابل 1656 م د في موفى ديسمبر 2013 مسجلا بذلك ارتفاعا بـــ29 م د يهم بالأساس المشروبات الكحـــولية بـــ38 م د و المنتجات النفطية بـــ21 م د مقابل تراجع في التبغ بـــ48 م د بالعلاقة مع ظاهرة السوق الموازية على مستوى هذه المادة و تأثيرها على جملة الأداءات غير المباشرة.

هيكلة و تطور المعلوم على الاستهلاك

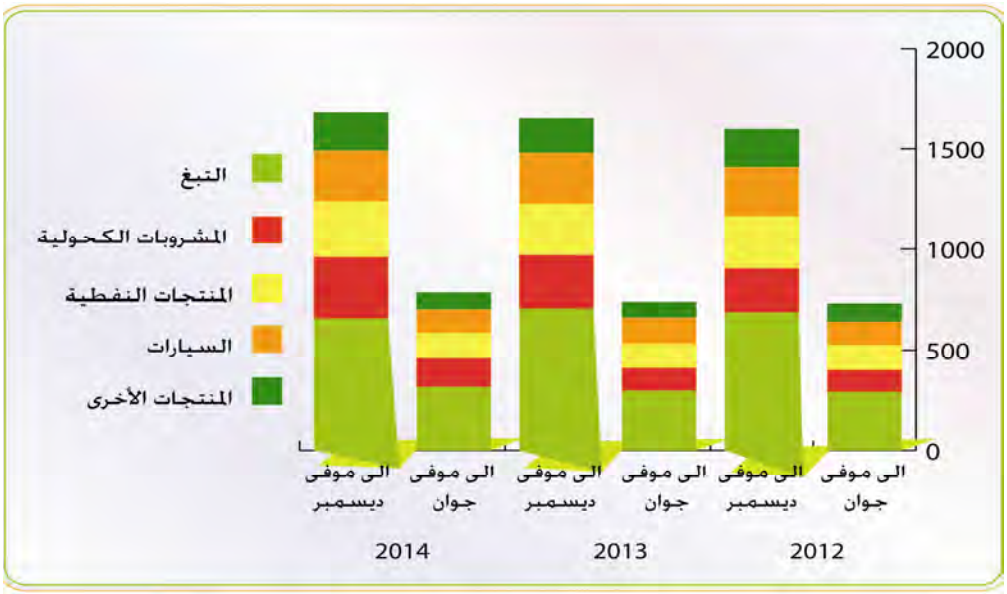

% الانجاز (*)

(*)مقارنة بقانون المالية التكميلي لنفس السنة

❖ أداءات و معاليم مختلفة

شهدت هذه الأداءات تطورا بـــ19% في موفى 2014 مقارنة بالنتائج المسجلة في موفى 2013 أي ما يعادل 446 م د يهم أساسا:

- مساهمة التبغ: 115 م د (من 307 م د سنة 2013 الى 422 م د سنة 2014)،
- أتاوة لفائدة الجماعات المحلية (STEG): 39 م د (من 27 م د سنة 2013 إلى 66 م د سنة 2014)،
- مقاومة التلوث: 34 م د (من 69 م د سنة 2013 إلى 103 م د سنة 2014)،
- مساهمة الأجراء: 30 م د (من 147 م د سنة 2013 إلى 177 م د سنة 2014)،
- بيوعات الاسمنت: 23 م د (من 18 م د سنة 2013 إلى 41 م د سنة 2014)،

	2012		2013			2014		
	إلى موفى جوان	إلى موفى ديسمبر	إلى موفى جوان	إلى موفى ديسمبر	ق.م.ت	إلى موفى جوان	إلى موفى ديسمبر	% الانجاز
المعاليم الموظفة لحسابات الخزينة	581	1 158	575	1 277	1 534	754	1 552	101,2%
معاليم أخرى	501	929	631	1 090	1 393	671	1 261	90,5%
الجملة	**1 082**	**2 087**	**1 206**	**2 367**	**2 927**	**1 425**	**2 813**	**96,1%**

II. المداخيل غير الجبائية

شهدت المداخيل غير الجبائية انخفاضا بـــ1897 م د (من 3671 م د في موفى 2013 إلى 1774 م د في موفى 2014) أي ما يعادل نسبة -52%. و يعزى هذا الانخفاض أساسا إلى العوامل التالية:

- عدم تعبئة مداخيل التخصيص سنة 2014 مقابل 1070 م د سنة 2013 متأتية أساسا من استعمال قسط من الرصيد المتبقي من بيع اتصالات تونس (1000 م د)،
- تعبئة مداخيل بعنوان المصادرة في حدود 92 م د مقابل 479 م د في 2013 و ذلك باعتبار التعقيدات القانونية و الإجرائية المتعلقة بوضعيتها و باستخلاص مداخيلها والتفويت فيها،
- انخفاض عائدات المساهمات بـــ567 م د. نتيجة لتراجع نتائج أغلب المنشآت العمومية خاصة منها شركة فسفاط قفصة.

هيكلة و تطور المداخيل غير الجبائية

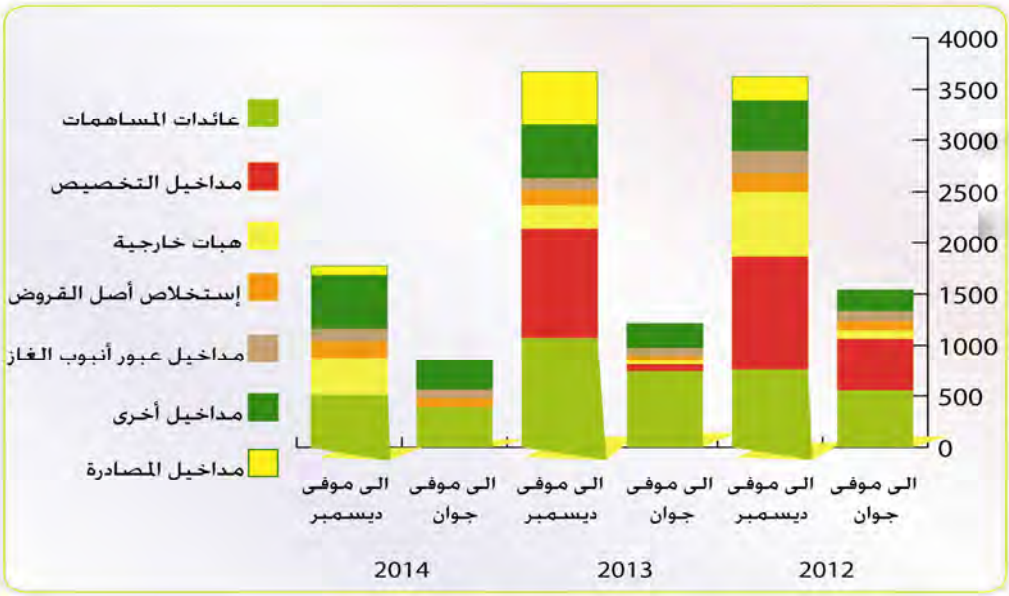

% الانجاز (*)

(*)مقارنة بقانون المالية التكميلي لنفس السنة

و بالرجوع إلى قانون المالية التكميلي لسنة 2014، شهدت المداخيل غير الجبائية نسبة انجاز تفوق 100% أي زيادة صافية بـــ35 م د تتأتى أساسا من:

- زيادة في الهبات الخارجية بـــ70.4 م د (368 م د مستخلصة مقابل 298 م د مقدرة) مرتبطة بترفيع الجانب الأوروبي بـــ25 مليون أورو.
- زيادة في إستخلاص أصل القروض بـــ66 م د (166 م د مستخلصة مقابل 100 م د مقدرة)
- زيادة في عائدات المساهمات بـــ38 م د (503 م د مستخلصة مقابل 465 م د مقدرة)
- تراجع في مداخيل المصادرة بـــ208 م د (92 م د مستخلصة مقابل 300 م د مقدرة)

III. موارد الاقتراض و الخزينة

تمت تعبئة موارد اقتراض و خزينة في حدود 6936 م د سنة 2014 مقابل 7444 م د مقدرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2014 أي بنقص في حدود 508 م د يهم الاقتراض الخارجي و الصكوك.و بالرغم من عدم تجسيم عملية رسملة البنوك وبالتالي عدم إصدار رقاع الخزينة الغير قابلة للتداول، فقد مكنت عملية الاكتتاب الوطني من توفير موارد إضافية بحيث تجاوز الاقتراض الداخلي التقديرات بحوالي 270 م د.

تتوزع هذه الموارد كما يلي:

	2012		2013			2014		
	إلى موفى جوان	إلى موفى ديسمبر	إلى موفى جوان	إلى موفى ديسمبر	ق.م.ت	إلى موفى جوان	إلى موفى ديسمبر	% الانجاز
الاقتراض الداخلي	853	1 518	809	1 843	3 000	2 245	3 267	108,9%
الاقتراض فوق السنة	**853**	**1 518**	**809**	**1 843**	**3 000**	**2 245**	**3 267**	**108,9%**
رقاع الخزينة 52 اسبوع	257	322	34	165	160	91	181	112,8%
رقاع الخزينة القابلة للتنظير	595	1 195	717	1 574	1 840	1 153	2 067	112,3%
رقاع الخزينة قصاصة صفر						1	1	
رقاع الخزينة الغير قابلة للتداول					500			0,0%
الاكتتاب الوطني					500	959	959	191,9%
الاقتراض الداخلي بالعملة			58	104		41	60	
الاقتراض الخارجي	1 167	3 246	296	3 436	4 094	459	3 626	88,6%
سحوبات على القروض الخارجية	958	2 674	0	(*) 2 760	3 555	346	3 031	85,2%
سحوبات على القروض الخارجية المباشرة	209	465	246	479	439	100	470	107,1%
القروض الخارجية المعاد إقراضها		108	50	197	100	13	125	125,0%
الصكوك الإسلامية					**200**		**0**	0,0%
جملة موارد الاقتراض	2 020	4 764	1 105	5 279	7 294	2 704	6 893	94,5%
موارد الخزينة	**-1 025**	**8**	**984**	**1 149**	**150**	**-1 634**	**43**	**29,0%**
جملة موارد الاقتراض و الخزينة	994	4 772	2 089	6 428	7 444	1 070	6 936	93,2%

(*) علما و أن سحوبات في حدود 1121 م د تهم قرض صندوق النقد الدولي (801 م د) و قرض تركيا (320 م د) تم تسجيلها في 2014 و استعمالها لتمويل ميزانية 2013 طبقا لقانون المالية التكميلي لسنة 2013.

موارد ميزانية الدولة

و تتميز هذه الموارد بالخصوص بـــ:

- ✓ اصدار الاكتتاب الوطني: 959 م د مقابل 500 م د مقدرة،
- ✓ تعبئة قرض بضمان من الخزينة الأمريكية لحد 858 م د،
- ✓ تعبئة قرض بضمان من اليابان لحد 644 م د،
- ✓ مواصلة برنامج صندوق النقد الدولي لحد 934 م د،
- ✓ استخلاص في جويلية 2014 قسط من البنك الدولي في حدود 416 م د مدرج في قانون المالية التكميلي 2013،
- ✓ تعبئة قرض من الجزائر في حدود 179 م د.

هيكلة السحوبات الخارجية

كما تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم اصدار موارد الصكوك الإسلامية (200 م د) المقدرة في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2014 التي تستوجب استكمال الإطار القانوني لإصدار الصكوك.

(*) الإنجـــاز %

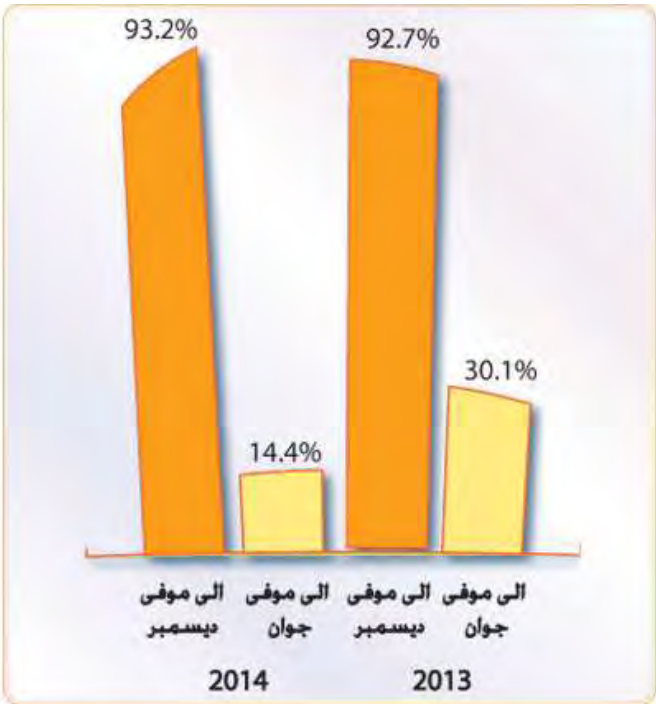

(*)مقارنة بقانون المالية التكميلي لنفس السنة

نفقات ميزانية الدولة

شهدت سنة 2014 تتاليا للأزمات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية مما استوجب إتباع عدة توجهات ترمي أساسا إلى التحكم في نفقات التصرف من خلال الضغط على مستوى الانتدابات و ترشيد نفقات الدعم من جهة، و الحرص على ملائمة نفقات التنمية مع قدرة الوزارات على استهلاكها من جهة أخرى.

	2012		2013		2014			
	إلى موفى جوان	إلى موفى ديسمبر	إلى موفى جوان	إلى موفى ديسمبر	ق.م.ت	إلى موفى جوان	إلى موفى ديسمبر	% الانجاز
نفقات التصرف	**5 696**	**14 636**	**7 166**	**17 446**	**17 530**	**7 663**	**17 256**	**98,4%**
الأجور و المرتبات	4 244	8 655	4 772	9 608	10 505	5 291	10 541	100,3%
الوسائل والمعدات	384	983	453	970	991	491	923	93,1%
التدخلات و التحويلات	1 068	4 997	1 940	6 868	5 765	1 881	5 792	100,5%
نفقات غير موزعة					269			
نفقات التنمية	**1 097**	**4 766**	**1 278**	**4 394**	**5 320**	**1 050**	**4 801**	**90,2%**
الإستثمارات المباشرة	334	1 651	556	1 684	1 860	560	1 634	87,8%
التمويل العمومي	297	1 928	304	1 665	2 233	238	2 163	96,9%
إستثمارات الدولة على القروض الخارجية	209	465	246	479	439	100	470	107,1%
صناديق الخزينة	256	722	173	566	656	153	535	81,6%
نفقات غير موزعة					133			
القروض	**570**	**-260**	**10**	**172**	**250**	**33**	**379**	**151,7%**
القروض الخارجية المعاد إقراضها	0	108	50	197	100	13	125	125,0%
قروض وتسبقات الخزينة الصافية	570	-368	-40	-26	150	19	254	169,5%
خدمة الدين العمومي	**2 739**	**4 119**	**2 487**	**4 409**	**4 675**	**2 259**	**4 856**	**103,9%**
تسديد أصل الدين	2 027	2 851	1 771	2 995	3 200	1 492	3 343	104,5%
تسديد فائدة الدين	712	1 268	716	1 414	1 475	768	1 513	102,6%
الجملة	**10 100**	**23 261**	**10 942**	**26 421**	**27 775**	**11 005**	**27 291**	98,3%

بلغت نفقات ميزانية الدولة إلى موفى سنة 2014 حوالي 27291 م د مسجلة بذلك تطورا بـــ3.3% أو 871 م د مقارنة بسنة 2013 تتأتى بالأساس من نفقات التنمية فى حدود 407 م د و نفقات خدمة الدين في حدود 447 م د.

هيكلة و تطور نفقات ميزانية الدولة

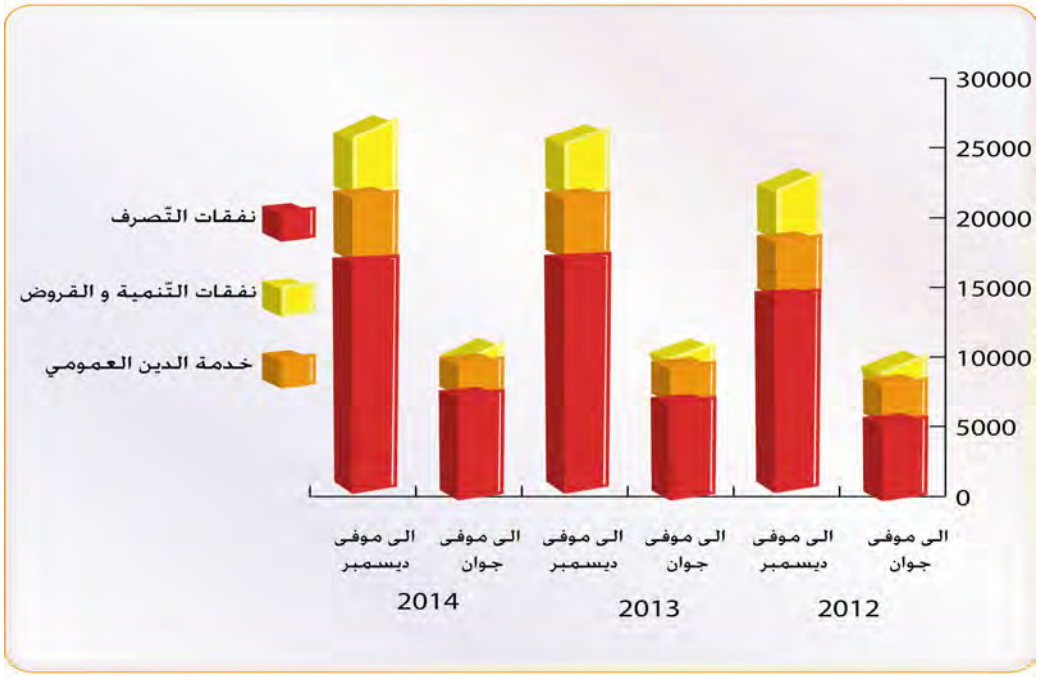

وبالرجوع إلى تقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2014 ،تبلغ نسبة انجاز النفقات 98.3% مقارنة بنسبة انجاز بـــ 97% سنة 2013 مما يمثل اقتصاد صافي في النفقات بحوالي 484 م د يهم بالأساس نفقات التصرف بـــ275 م د و نفقات التنمية بـــ519 م د.

I. نفقـات التصـرف

شهدت نفقات التصرف سنة 2014 تراجعا صافيا بـــ191 م د أو 1% بالمقارنة بنتائج السنة السابقة ناتجا بالأساس عن:

- تراجع في نفقات الدعم : -1360 م د (-24.7%)
- زيادة في نفقات الأجور و المرتبات : +933 م د (+9.7%)

هيكلة نفقات التصرف

و يستأثر القطاع الاجتماعي سنة 2014 بالنصيب الأوفر من نفقات التصرف أي حوالي 67.4 % (11623 م د) مقابل 71.4% (12456 م د) سنة 2013.

نسبة الانجاز (*)

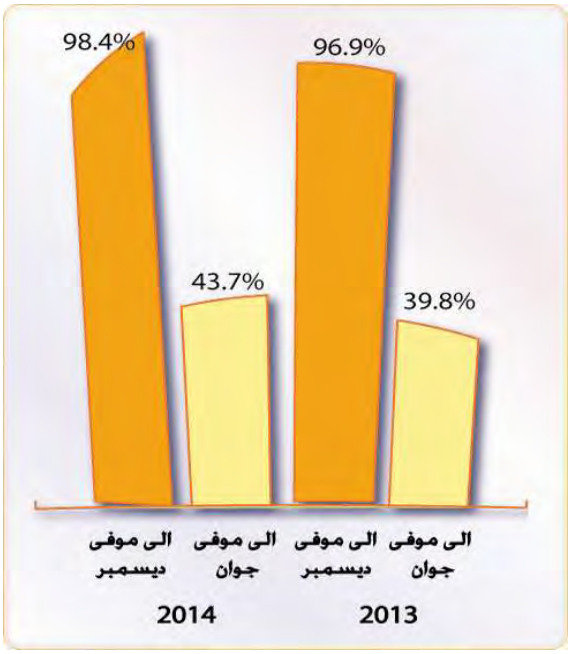

(*)مقارنة بقانون المالية التكميلي لنفس السنة

1. الأجـــــــور

شهدت نفقات الأجور تطورا بحوالي 9.7% في موفى ديسمبر 2014 مقارنة بنفس الفترة في 2013 (من 9608 م د إلى 10541 م د) أي ما يعادل زيادة بمبلغ 933 م د و ذلك بالرغم من محاولات الضغط على هذه النفقات من خلال ترشيد الانتدابات و حصرها في حوالي 8600 عونا مقابل 13336 عونا سنة 2013 و 15734 عونا سنة 2012.

نسبة الانجاز (*)

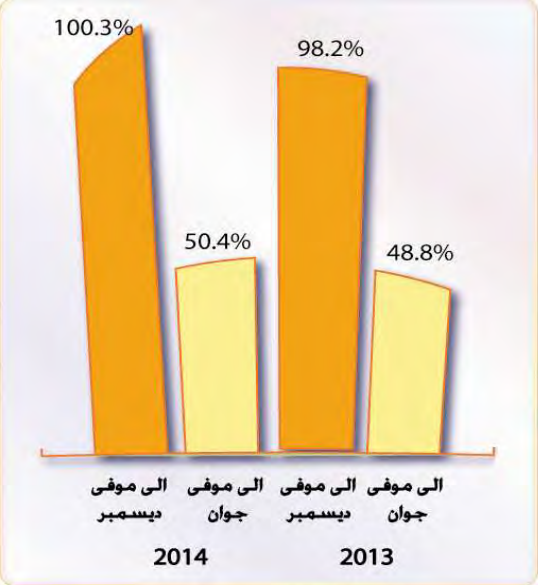

(*)مقارنة بقانون المالية التكميلي لنفس السنة

✓ تطور بعض المؤشرات التي تخص الأجور:

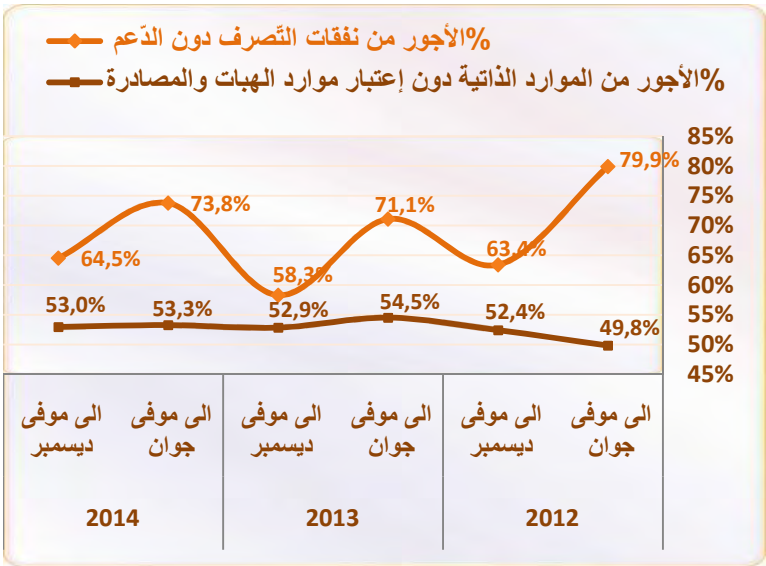

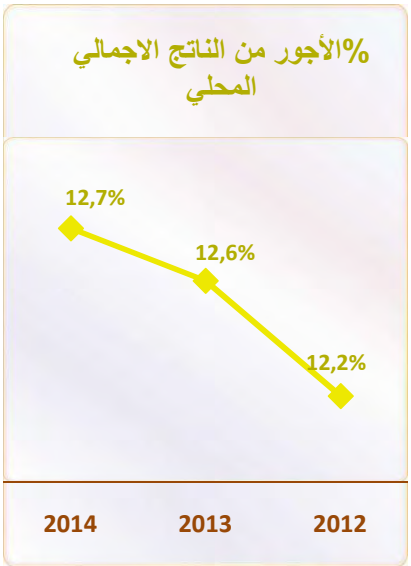

2. وسائل المصالح

بلغت نفقات وسائل المصالح سنة 2014 ما يعادل 923 م د مقابل 970 م د سنة 2013 أي بنقص بـــ4.8% أو 47 م د.

% الانجاز (*)

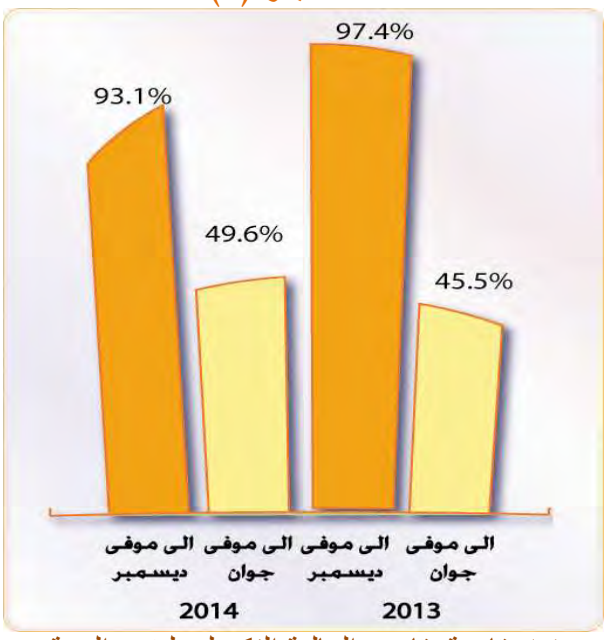

(*)مقارنة بقانون المالية التكميلي لنفس السنة

3. التدخلات و التحويلات

➢ نفقات الدعم

بلغت النفقات الموجهة للدعم في موفى ديسمبر 2014 مايعادل 4154 م د مسجلة بذلك انخفاضا بـــ 25% أو 1360 م د مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2013 يعزى الى:

- اصلاح منظومة دعم الطاقة عبر الترفيع في مناسبتين في تعريفة الكهرباء و الغاز تهم بالخصوص قطاع الاسمنت (Secteurs Energivores) من ناحية و الترفيع في أسعار المنتوجات البترولية من ناحية أخرى.

  و مكن هذا الاجراء من توفير موارد اضافية للشركتين يفوق 700 م د.
- ادراج مبلغ 879 م د بعنوان متخلدات 2012 في 2013.

ويتراجع هذا الانخفاض من 25% إلى 10% دون اعتبار هذا المبلغ الاستثنائي (879 م د).

✓ تطور بعض المؤشرات التي تخص نفقات الدعم

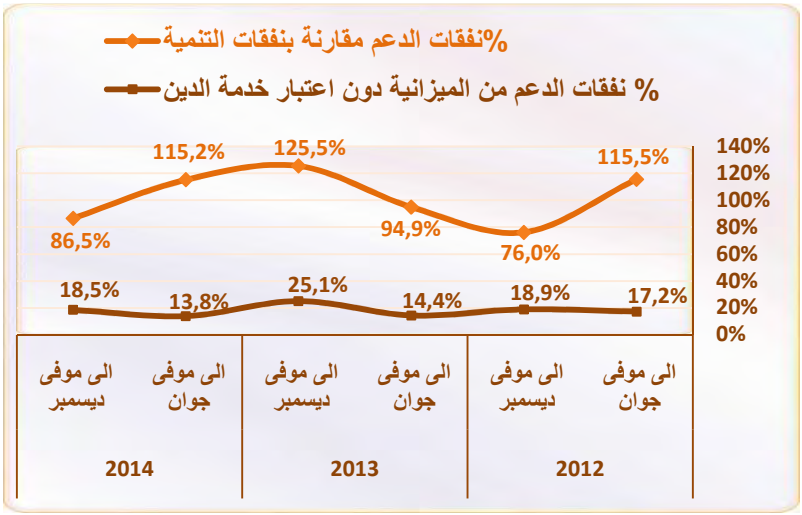

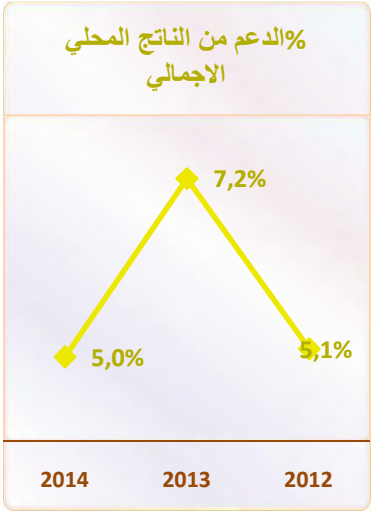

و يمثل دعم المحروقات 57% من جملة الدعم مقابل 68% سنة 2013 تليه نفقات دعم المواد الأساسية بنسبة 34% من جملة الدعم مقابل 26% سنة 2013.

- **دعم المحروقات:** بلغ دعم المحروقات و الكهرباء 2353 م د مقابل 3734 م د في موفى 2013 مسجلا بذلك تراجعا بـــ37% أو 1381 م د علما و أن الدعم لسنة 2013 يتضمن مبلغ في حدود 879 م د بعنوان متخلدات لسنة 2012. و دون اعتبار هذا المبلغ الاستثنائي يتراجع تطور الدعم في 2014 من 1331 م د إلى 502 م د و يعزى هذا الانخفاض إلى تراجع سعر البرميل في السوق العالمية (من معدل 108.7 دولار خلال سنة 2013 إلى 99 دولار خلال 2014) بالإضافة إلى برنامج تعديل الأسعار و التعريفة الذي مكن من تحقيق اقتصاد يفوق 700 م د.

هيكلة دعم المحروقات

و تجدر الإشارة إلى أن سنة 2014 تميزت بـــ:

- تراجع كمية الإنتاج الوطني من النفط (من 3038 ألف طن سنة 2013 إلى 2693 ألف طن سنة 2014)
- تراجع كمية الإنتاج الوطني من الغاز الطبيعي (من 2877 ألف طن معادل نفط سنة 2013 إلى 2680 ألف طن معادل نفط سنة 2014)
- تواصل تدهور قيمة الدينار التونسي (من 1.625 دينار للدولار سنة 2013 إلى 1.700 سنة 2014)
- ارتفاع حجم واردات المواد النفطية بـــ248 ألف طن.

- **دعم المواد الأساسية:** بلغت هذه النفقات 1417 م د في موفى ديسمبر 2014 مقابل 1450 م د في موفى ديسمبر 2013 و 1407 م د مقدرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2014. و قد بلغت نسبة الانجاز 100% إلى موفى ديسمبر 2014 مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2014.

هيكلة دعم المواد الأساسية

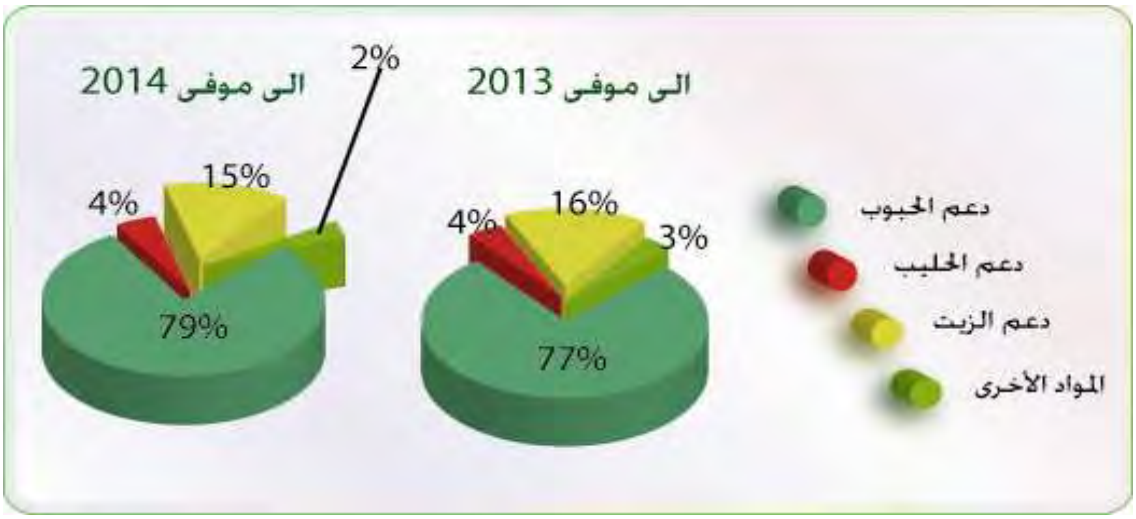

- **دعم النقل:** بلغت هذه النفقات 384 م د في موفى ديسمبر 2014 مقابل 330 م د في موفى ديسمبر 2013 و 385 م د مقدرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2014 مسجلة بذلك نسبة انجاز في حدود 99.7% إلى موفى ديسمبر 2014.

و تجدر الإشارة إلى أن الشركات الجهوية للنقل تستأثر بالجزء الأكبر من نفقات دعم النقل (217 م د) تليها شركة النقل بتونس: النقل عبر الحافلات (83 م د).

➢ **التدخلات الأخرى دون الدعم:**

بلغت التدخلات دون الدعم في موفى 2014 حوالي 1638 م د مقابل 1354 م د في السنة السابقة مسجلة بذلك زيادة بـــ284 م د أو 21% تهم بالأساس:

- العائلات المعوزة: الترفيع في عدد المنتفعين بـــ50 ألف منتفع و في قيمة المنحة بـــ10 دينار (من 110 دينار إلى 120 دينار)
- الانتخابات التشريعية و الرئاسية (100 م د).
- زيادة للجماعات المحلية بـــ 360 م د.

و بالرجوع إلى قانون المالية التكميلي لسنة 2014 سجلت هذه النفقات نسبة انجاز 86.7% إلى موفى ديسمبر 2014 مقابل 35.5% إلى موفى جوان 2014.

هيكلة نفقات التدخل دون الدعم

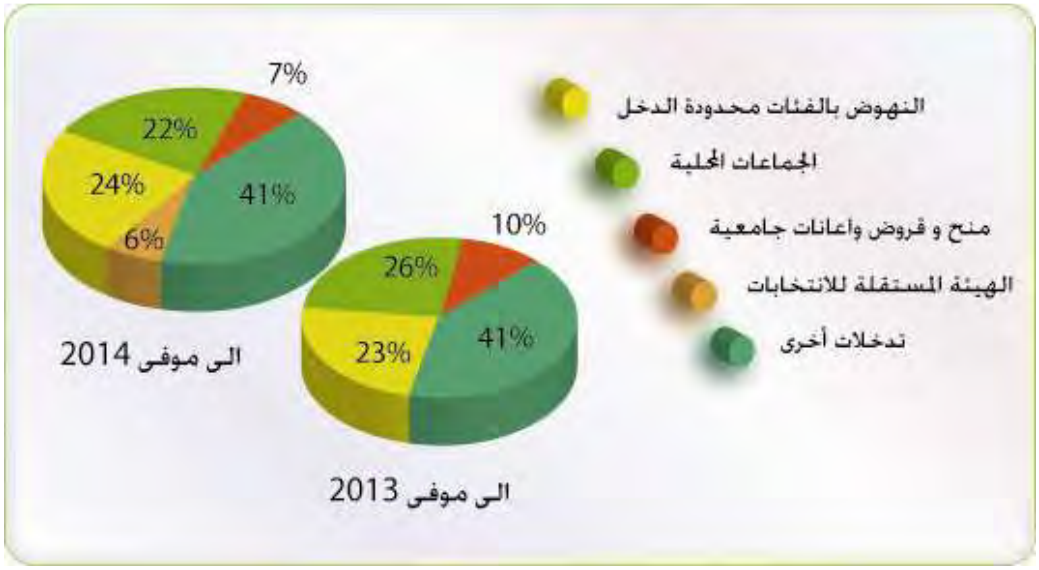

II. نفقـــات التنميـــــة و القــروض

بلغت نفقات التنمية و القروض 5180 م د في موفى ديسمبر 2014 مقابل 4566 م د في موفى ديسمبر 2013 مسجلة بذلك ارتفاعا بـــ13.5% أي 615 م د تهم هذه الزيادة النفقات الموجهة للتمويل العمومي بمبلغ 497 م د و القروض بـــ208 م د.

هيكلة نفقات التنمية و القروض (*)

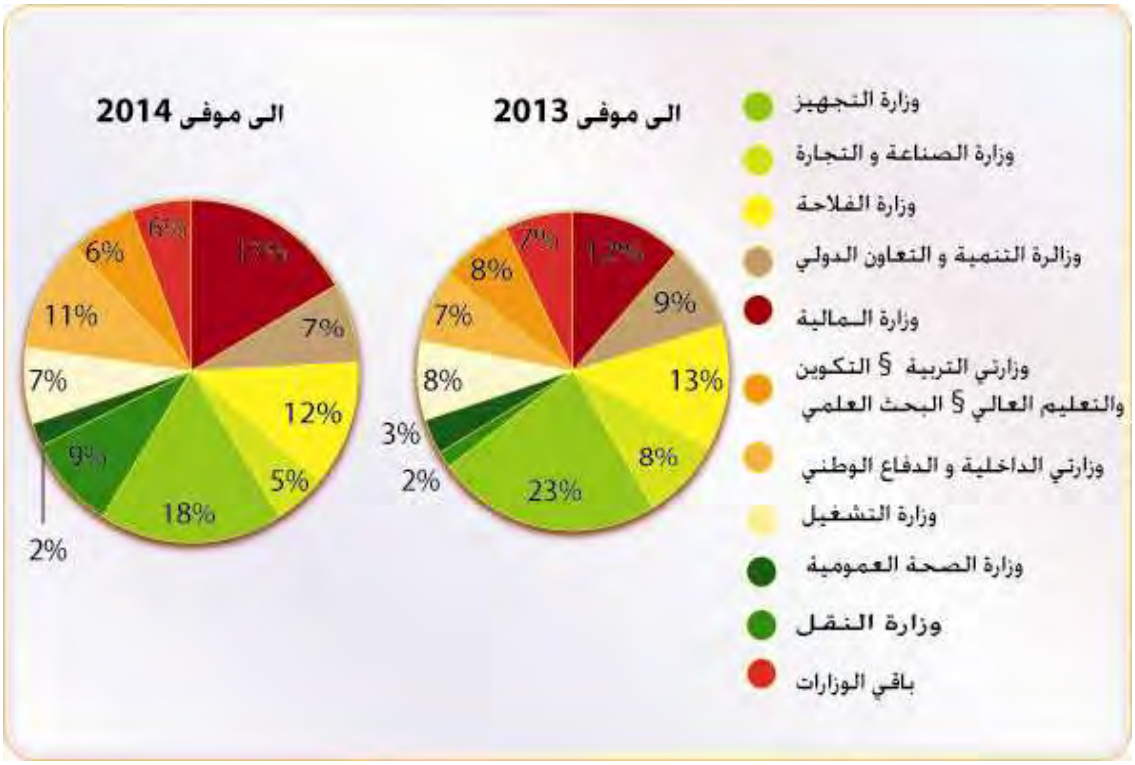

(*) دون اعتبار القروض الخارجية المعاد إقراضها للمؤسسات العمومية

يستأثر القطاع الاقتصادي بالنصيب الأوفر من نفقات التنمية أي حوالي 53% (2684 م د) في موفى سنة 2014 مقابل 58% (2515 م د) في موفى سنة 2013.

و قد سجّل نسق إنجاز نفقات التنمية والقروض تحسّنا خلال السداسي الثاني من السنة الجارية مقارنة بالسداسي الأول من نفس السنة، حيث سجلت ارتفاعا من 1083 م د في موفى جوان 2014 إلى 5180 م د في موفى ديسمبر 2014 أي بفارق 4098 م د منها 1073 م د بعنوان الاستثمار المباشر و 1925 م د بعنوان التمويل العمومي.

و قد سجلت نفقات التنمية و القروض إلى موفى سنة 2014 نسبة انجاز بـــ93.0% متأتية من الاستثمار المباشر بنسبة انجاز 87.8% و التمويل العمومي بنسبة انجاز 96.9 %.

%الانجاز (*)

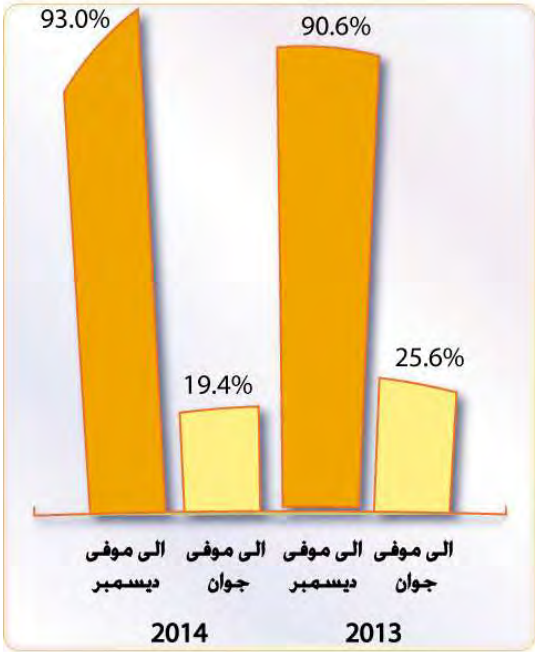

(*)مقارنة بقانون المالية التكميلي لنفس السنة

III. خدمة الدين العمومي

بلغت خدمة الدين العمومي في سنة 2014 حوالي 4678 م د مقابل 4409 م د في موفى 2013 أي بزيادة بـــ 269 م د أو 6.1%.

	2012		2013			2014		
	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	ق.م.ت	الى موفى جوان	الى موفى ديسمبر	%الانجاز
تسديد أصل الدين	**2 027**	**2 851**	**1 771**	**2 995**	**3 200**	**1 492**	**3 343**	**104,5%**
الدين الداخلي	592	925	620	1 333	2 130	976	2 277	106,9%
الدين الخارجي	1 435	1 926	1 152	1 662	1 070	516	1 065	99,6%
تسديد فائدة الدين	**712**	**1 268**	**716**	**1 414**	**1 475**	**768**	**1 513**	**102,6%**
الدين الداخلي	371	681	384	844	870	470	949	109,1%
الدين الخارجي	341	587	332	570	605	298	563	93,1%
الجملة	**2 739**	**4 119**	**2 487**	**4 409**	**4 675**	**2 259**	**4 856**	**103,9%**
الدين الداخلي	962	1 606	1 004	2 177	3 000	1 446	3 227	107,6%
الدين الخارجي	1 776	2 513	1 484	2 232	1 675	814	1 629	97,2%

❖ حجم الدين العمومي

بلغ حجم الدين العمومي في موفى ديسمبر 2014 حوالي 40621 م د أو 49.2% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 35002 م د أو 45.8% من الناتج المحلي الاجمالي في موفى 2013. أي زيادة بحوالي 5619 م د .

و يتوزع حجم الدين في موفى سنة 2014 الى 61.1% دين خارجي و 38.9% دين داخلي.

هيكلة حجم الدين العمومي

تطور حجم الدين العمومي (% من الناتج الاجمالي المحلي)

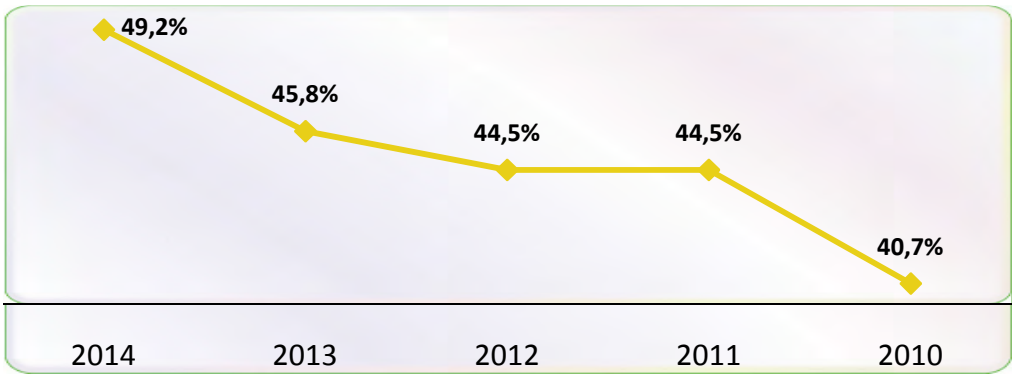

و قد ضبط حجم الدين على اساس معدل أسعار الصرف في تاريخ 31 ديسمبر 2014 المبينة كما يلي:

- €1 = 2.2642 دينار
- $1 = 1.8626 دينار
- ¥1000 = 15.5664 دينار

و تجدر الإشارة إلى أن عملة الأورو تبقى المكون الأساسي للدين الخارجي مع ارتفاع مناب الدين بالدولار إلى 35% في 2014.

هيكلة حجم الدين العمومي الخارجي حسب العملات إلى موفى ديسمبر 2014

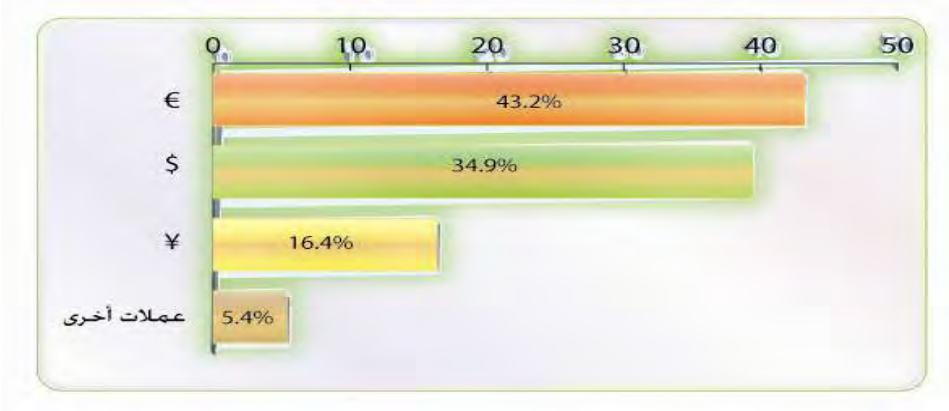

عجز ميزانية الدولة و تمويله

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة في موفى ديسمبر 2014 إلى تسجيل عجز (دون اعتبار مداخيل التخصيص و الهبات الخارجية و المصادرة) بحوالي 4054 م د أو 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5208 م د أو 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي في موفى ديسمبر 2013 و 3853 م د أو 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي في موفى ديسمبر 2012.

تطور عجز الميزانية (% من الناتج الإجمالي المحلي)

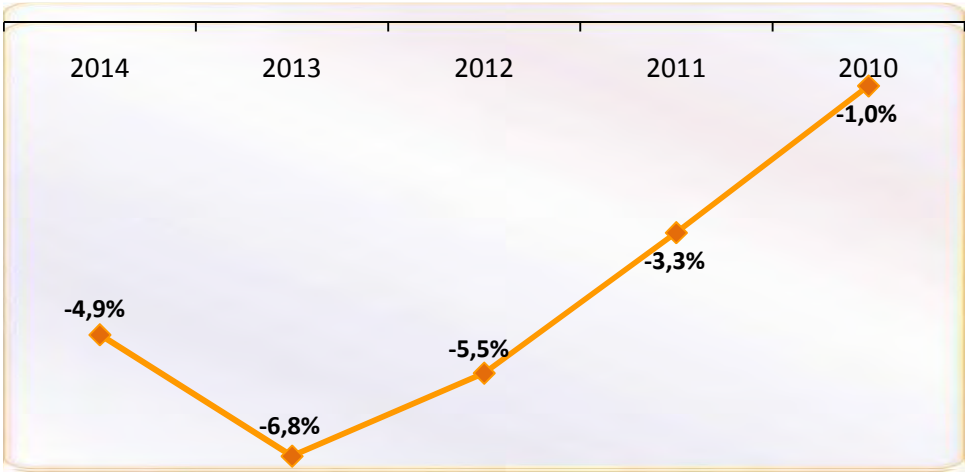

وبالرجوع إلى تقديرات قانون المالية التكميلي حيث قدر العجزبـــ4842 م د أو 5.8% من الناتج المحلي الاجمالي، تم تحقيق اقتصاد بـــ788 م د ناتج أساسا عن:

- زيادة في المداخيل غير الجبائية (دون اعتبار مداخيل المصادرة و مداخيل التخصيص و الهبات الخارجية) **(173 م د)**،
- اقتصاد في نفقات التصرف **(275 م د)**،
- عدم استهلاك الإعتمادات الموجهة لنفقات التنمية و القروض **(390 م د)**،
- زيادة على مستوى الدين العمومي **(38 م د)**.

عجز ميزانية الدولة و تمويله

وتم تمويل هذا العجز لحدود 63% من الاقتراض الخارجي و 26 % من الاقتراض الداخلي و الخزينة و 11% من موارد الهبات و المصادرة.

	2012		2013		2014			
	إلى موفى جوان	إلى موفى ديسمبر	إلى موفى جوان	إلى موفى ديسمبر	ق.م.ت	إلى موفى جوان	إلى موفى ديسمبر	%لانجاز
هبات خارجية	84	633	34	225	298	1	368	123,6%
مداخيل التخصيص	508	1 105	64	1 070				
مداخيل المصادرة		194		479	300		92	30,7%
الاقتراض الصافي الداخلي	-765	601	1 173	1 660	1 020	-365	1 034	101,3%
الاقتراض الصافي فوق السنة	261	593	189	511	870	1 269	990	113,8%
الاقتراضات	853	1 518	809	1 843	3 000	2 245	3 267	108,9%
التسديدات	592	925	620	1 333	2 130	976	2 277	106,9%
ايداعات الخزينة	-1 025	8	984	1 149	150	-1 634	43	29,0%
الاقتراض الصافي الخارجي	-268	1 320	-856	1 774	3 024	-57	2 560	84,7%
الاقتراضات	1 167	3 246	296	3 436	4 094	459	3 626	88,6%
التسديدات	1 435	1 926	1 152	1 662	1 070	516	1 065	99,6%
الصكوك الاسلامية					200			
الجملة	-441	3 853	416	5 208	4 842	-421	4 054	83,7%